مؤسسة المرأة الجديدة
New Woman Foundation
لقاء بعنوان
قانون الأحوال الشخصية
إلى اين؟
الثلاثاء 21 ابريل 2026
7 مساءً
مقر مؤسسة المرأة
الجديدة، ١٩ سالم سالم
العجوزة

مشروع قانون الأحوال الشخصية، إلى أين؟
مائدة نقاش

ورقة خلفية

في 13 أبريل 2026 أطلق رئيس الجمهورية الدعوة لجميع المعنيين بتقديم مقترحات لمشروع قانون الأحوال الشخصية، ورغم أهمية الدعوة واهتمام قطاع واسع من الأسر المصرية بها، إلا انها لم تكن بالدعوة الجديدة، فقد سبقها عديد من الدعوات المماثلة من اجل قانون جديد للأحوال الشخصية، ومنها دعوة سابقة للرئيس في 2022، لتشكيل لجنة بوزارة العدل من عشرة قضاة مصريين جاء من بينهم قاضيتان للعمل على وضع تصور لقانون الأحوال الشخصية، وقد حدد لعمل هذه اللجنة أربع شهور كاملة، تلقت حينها قرابة 4733 اقتراحا، منها 2595 مقترحا من الرجال، و2128 مقترحا من السيدات، و10 من هيئات ومؤسسات، ومقترح واحد من أحد الأحزاب السياسية، إضافة لإصدار المجلس القومي وثيقة هامة بعنوان المحددات والمتطلبات التشريعية لتعديلات قوانين الاحوال الشخصية " قوانين الأسرة " طرح بها محددات للقانون شملت عناصر مابين محددات عامة، وإجرائية، وموضوعية.

لاحقا في 2023، دعا الرئيس القوة السياسية المختلفة إلى حوار وطني، خصصت أحد لجنه لتناول قضايا اسرة والتماسك المجتمعي، ضمت توصياتها قرابة (7) توصيات تتعلق بقانون الأحوال الشخصية وحماية الاسرة، في المقابل جاءت اقتراحات الحركة المدنية الديمقراطية حول قانون للأحوال الشخصية اشتملت على ثماني نقاط جاء فيها النظر في كل قضايا الأحوال الشخصية في ملف قضائي واحد، إقرار الولاية التعليمية والعلاجية والرياضية للحاضن دون الحاجة لوجود نزاع قضائي، إلزام المنفق الأب بمصاريف تعليم الصغير دون الحاجة الي إلزام الحاضن بالدفع أولا. تعيين قضاة متخصصين في محاكم الأسرة لديهم من الخبرة القانونية والنفسية ما يجعلهم ذوي تخصص وخبرة بهذا النوع الدقيق من القضايا. إلغاء الطلاق الشفهي وإجراء الطلاق أمام القاضي. معالجة القصور في قضايا النفقة والرؤية والحضانة بما يعزز المصلحة الفضلى للطفل، حل قضايا النسب وإثبات النسب وإلزام الزوج بتحليل البصمة الوراثية،

في 2025، عملت وزارة العدل على تنسيق ثماني جلسات من الحوار المجتمعي حول مشروع قانون الأحوال الشخصية للمسيحين، دعت له ممثلي الكنائس الثلاثة للحوار حول قانون لأحوال شخصية للمسيحيين.

في المقابل، اشتبكت الحركة النسوية المصرية مع أغلب الدعوات الرسمية التي دعت إلى قانون جديد للأحوال الشخصية، جاء بعضها في بيان الضرورات الخمس لقانون جديد للأحوال الشخصية، وقعت عليه قرابة 49 منظمة نسوية اضافة لشخصيات عامة، واشتملت الضرورات الخمس الاستناد إلى الدستور المصري ومبادئ حقوق الإنسان، إقرار الشخصية القانونية والأهلية الكاملة للمرأة المصرية، والاستناد إلى مفهوم المواطنة في دلالاته من حقوق وواجبات متساوية بين الجنسين في الأسرة أمام القانون، بما يفيد ولاية النساء على أنفسهن وأطفالهن توثيق الطلاق امام القاضي وحسم كافة الحقوق المستحقة المترتبة عليه خلال 30 يوم كحد اقصى لفض النزاع والمترتبات عليه بالأسرة المصرية. التعدد بقرار من القاضي بحضور الزوجة الاولى، بغرض التحقق من ملائمة الإمكانات والتوافق حول دوافع الزواج الثاني، وتمكين الزوجة من حق التطليق وكل ما يترتب عليه من حقوق مستحقة في حالة عدم موافقتها على التعدد. ترجيح مصلحة الطفل الفضلى كضرورة واجبة، فعلى مشروع القانون ان يشتمل على نظام متابعة وحماية للأطفال في الأسر محل النزاع.

كما أطلقت مؤسسة المرأة والذاكرة في 2021، حملة إلكترونية حظيت بمشاركة واسعة تحت وسم "الولاية حقي"، وعملت مؤسسة قضايا المرأة المصرية على مشروع قانون عادل للأسرة المصرية تقدمت به للبرلمان في 2022.

كما كثفت "مؤسسة المرأة الجديدة" مطالبها في بيان ضم 13 بند حول قانون عادل موحد لكل المصريين، تضمن ضرورة ارتكاز قانون الأحوال الشخصية على المواطنة الكاملة للنساء والرجال بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية. حق النساء في الشخصية القانونية والأهلية الكاملة وكافة الحقوق المدنية. الزواج حق للرجال والنساء دون وصاية من أحد وبدون تمييز على أساس الدين أو الجنس. رعاية الأطفال حق ومسئولية مشتركة بنفس الشروط للرجال والنساء. الإنفاق مسئولية مشتركة بين الزوجين كل حسب دخله، وتتحمل الدولة مسئوليتها عن الأطفال في حالة عدم قدرة الوالدين. واعتبار العمل المنزلي ورعاية الأسرة مساهمة اقتصادية غير مدفوعة الأجر توجب على الدولة توفير الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والحق في

السكن للنساء. وتنظيم الطلاق أمام المحكمة ولا يقع إلا موثقا. أما حضانة الأطفال فللأم ثم الأب بنفس الشروط دون تمييز في شروط الحضانة. الحاضن ولى أمر الطفل في كل شيء. ولغير الحاضن حق مساو في رؤية الأطفال واستضافتهم بضوابط تحمي المصلحة الفضلى للطفل. أما الثروة المحققة أثناء الزواج تقسم مناصفة عند الطلاق. وحظر تعدد الزوجات. والعنف الأسري جريمة تستوجب العقاب والحماية وجبر الضرر.

لاحقا، رصدنا تصريحات عن بعض ممثلي الجهات الرسمية، بعض منها مس توثيق الطلاق الشفهي، وبعض آخر طرح رؤى حول صندوق للأسرة يأتي رأسماله بتوقيع ضريبة على عقود الزواج. وامام ردود الأفعال المتباينة من موجات التصريحات، وثقنا مطالب الحركة في بيان مشترك ضرورة عرض مسودة قانون الأحوال الشخصية للحوال الشفاف والتداول وحولها

وعند إصدار المجلس القومي محددات تشريعية لقانون الأحوال الشخصية، اصدرنا بيان مشترك "ترحيب بوثيقة القومي للمرأة حول الأحوال الشخصية، والحاجة ملحة للحوار المجتمعي" ، وفي ختام البيان أشار الموقعون بتمسكهم بضرورة التفكير في قانون مدني عادل ذو مرجعية دستورية يؤكد على الحق في المساواة أمام القانون والدستور .

وطيلة الأعوام الثلاث الماضية، كثفت دراما رمضان طرح الأسئلة حول قانون الأحوال الشخصية، ما بين الحضانة والرؤية والنفقات والطلاق، الي حين أن شهدنا تصاعد حرج حول نقاش مكتسبات حققها النساء المصريات عبر مسيرة طويلة ومتراكمة من الكفاح من اجل الانصاف في علاقات الاسرة، حصلت النساء على البعض منه مبتورًا ومجتزأ، فجاء بياننا الأخير من المسؤول عن ردة الأحوال الشخصية يرصد ردة وتراجع النقاش حول قانون الأحوال الشخصية.

بما يعيد السؤال الملح المطروح طوال عقود سابقة ويزداد طرحه في الخمس سنوات الأخيرة، أين القانون الموحد للأحوال الشخصية للمسلمين والمسيحيين؟، وما هو مردود ما مررنا به من محطات طرح خلالها تصورات وبدائل إلى أن تصاعدت نبرات مقلقة تهدد مكتسبات النساء كما تخفض سقف التوقعات حول تبني فلسفة جديدة لقانون الأحوال الشخصية من شأنها أن تؤصل للمواطنة الكاملة للجنسين أمام القانون والدستور.

وهو ما يدفعنا لمحاولة ازالة الحالة الضبابية التي طالما ما تعرضنا لها في الخمس سنوات الماضية، ونسأل عن تصور وزارة العدل عن قانون الأحوال الشخصية؟ وما رصدته من إسهامات متعددة حول القانون جاء بعضها بمحددات، وبعض آخر بمشاريع قوانين بعض منها جاء من المجتمع المدني.

وفي إطار هذا الخضم العاصف حول الأحوال الشخصية، يأتي نقاش طولتنا المستديرة، يطرح الأسئلة حول مشروع القانون المرتقب للأحوال الشخصية والذي كان لوزارة العدل دور بارز في التحضير له. وما هي فرص إدماج أولوياتنا وخاصة ما وضعناه في 13 بند نحو قانون عادل موحد لكل اسرة مصرية وما صغناه في بيان الضرورات الخمسة. ونحرص على مد جسور من الحوار مع كل من

النائب/ فريدي البياض أحد النواب البارزين والمشاركين في جلسات الحوار الأخيرة حول القانون بوزارة العدل.

وممثل عن / وحدة حقوق الإنسان والمرأة برئاسة القاضية/ سالي الصعيدي بوزارة العدل.

المستشار/ هاني جوري المستشار القانوني للمجلس القومي للمرأة.

يعقد نقاشنا الثلاثاء القادم 21 أبريل في تمام الساعة السابعة مساء، بمقر مؤسسة المرأة الجديدة، الدور الرابع، في 19 ش سالم سالم، أمام مستشفى الشرطة، العجوزة

مشاركتكم تثري اللقاء.

19 Salem Salem st., Agouzah, Giza.
nwrc@nwrcegypt.org
www.nwrcegypt.org

19 شارع سالم سالم – العجوزة - الجيزة
تليفون وفاكس: 33023424 (202)
محمول: 01281474449